



فاجأنا المناضل المحامي هيثم المالح بإعلانه بدء تشكيل الحكومة على يديه ناسياً أموراً هامة وهي:

**الأول:** إن توقيتها المبكر سيزرع الفرقة بسبب حب السوريين كلهم للزعامة وغيرتهم من زعامة القريب أكثر من الغريب، لذا فستكون المبادرة سلبية أكثر منها إيجابية، مسببة الفرقة وهذا سيؤخر سقوط النظام.

**ثانياً:** سيسمح ذلك التشكيل (المبكر وبالخارج) للدول الصديقة بالتدخل في تشكيلها، وهذا خرق لسيادتنا، كما أنها لا نريد إزعاجهم وخسارة تأييدهم.

**ثالثاً:** تناصي أخونا المناضل المحبوب السيد المالح أن المؤسسات الأساسية للثورة وهي الجيش السوري الحر والتنسيقيات والمجلس الوطني (الذي استقال منه دون مبرر، ولم يثبت وحدويته في التنظيم ليشكل حكومة موحدة) هي صاحبة القرار، مع الأخذ بالاعتبار لكل التنظيمات، وباستثناء هيئة التنسيق الوطنية التي ترفع الشعارات التي تحتمل الأوجه المتعددة، (والذين ناضل بعضهم وسجن لذا كان خائفاً ومؤدياً مع النظام كي يرتاح من سجنه ولا يعاني مرة أخرى بشيء، وبالوقت نفسه فهو ينتظر المنصب في حكومة المستقبل، ثم كم مئة ألف معتقل طوال عهد البعث أقاموا مثلهم بل ومثلي سنوات في السجون، فلا يزاودوا علينا) وهيئة التنسيق تجلس في حضن النظام كالطفلة الأميرة المدللة (وإلا فإما أنها مع النظام لأنه علماني قومي مثلهم، أو أن هذا النظام هو نظام ديمقراطي فعلاً، وبالتالي سمح لهم أن يشدو شعر لحيته دون ألم وهو يدلهم ويهزهم في حضنه، لذا فلا داعي للثورة عليه، وهم لم يثوروا عليه فعلاً).

إنه لا مانع أن يشكل المعنيون حكومة مؤقتة تمثل الجميع على نار هادئة وبدون إعلان لهذه الحكومة، لأنها لو أعلنت

فستسلم كل الصالحيات، وهذا أمر صعب جداً الآن، كما ويحتاج طاعة الجميع للحكومة، بينما الحكومة جالسة في المنفى وليس على الواقع الداخلي ولا تفهمه جيداً.

إن إعلان الحكومة يعني مباشرة صالحياتها وسيطرتها، لذا يجب أن يتم إعلانها ثم تبدأ العمل فوراً في الداخل، ولكن الداخل لا يستطيع اليوم حماية مثل هذه الحكومة وسط قصف المدافع والطيران من النظام.

وإن كنا نرحب بوجودهم هناك دائماً كخدم للثورة، إن على الذي سيحدد أو سيترشح للحكومة أن ينزل للداخل ويمارس ويعاني ولو شهراً واحداً يعلم من هو صاحب الإخلاص والمضحي الحقيقى الذي يستحق أن يحدد الحكومة.

إن الحكومة يجب أن تكون من التقنيين وليس من السياسيين، ربما يكون من الممكن تحديدها عن طريق مجلس نيابي منتخب.

إلا أن وزارة الداخلية والدفاع يجب أن يكونا بيد ضباط الجيش الحر، كما أن قيادات الجيش السوري الأسدية يجب أن تسرّح حتى رتبة قائد كتيبة، ويكون ضباط الجيش الحر هم البديل عنهم، وذلك بدل أن تقوم بحل الجيش السوري بأكمله. وبذا يكون الجيش الحر هو العمود الفقري الحامل لعبء القتال، وكذلك كحامى ومشارك في عملية الحكومة المؤقتة التي ستوصلنا إلى صناديق الانتخاب، لأنه لا سلطة لحكومة بدون قوة خلفها (ثم سنتظره لتحرير الجولان وتأييد خيار الشعب الفلسطينى ونواة من جيش عربى موحد وقادر).

أما اشتراط الغرب تشكيل الحكومة ليقوم بالدعم لنا فهو نفاق، تماماً كما وضعوا وحدة الصف شرط للدعم سابقاً، وكان ذاك كهذا كنباً واضحاً.

وإياكم ثم إياكم إدخال أي منشق سياسى أو أمني في أي تشكيل حكومي أو إداري لأنهم باعوا أنفسهم للنظام سابقاً، وهم مرضى وطنياً، وهم أناس أذكياء فروا من القارب قبل غرقه، أو صحا ضميرهم بعد 28000 ألف شهيد، فلبئس الضمير ضميرهم، وخاصة أننا مقبلون على مرحلة حرجة جداً.

أما العسكريون المنشقون فأصل وظيفتهم في الجيش النظامى كانت شريفة، وقد جاؤوا لخدمة وطنهم في هذا الجيش وليس لخدمة النظام، كما هو حال في المنشقين السياسيين والأمنيين.

وعلينا أن نميز في العسكريين بين من انشق وهرب للدول المجاورة ومن قاتل وتعرض للقتل، وكذلك إعطاء الأفضلية لمن انشق من الأوائل، وإعطاء الترفييعات العسكرية تبعاً لكل ما تقدم، وهكذا يتم الترفييع الحقيقى بدل نظام مرور السنين أو الاقتراب من النظام عائلاً أو طائفاً كما في جيش الخونة وبائعى الأوطان، وهكذا نرتب للإمساك بأيدي مخلصة تؤمن على البلاد.

ونرجوكم من الآن بدون كلمات: سيادته وسعادته وفخامته، وبلا سيارات سوداء، ولا رواتب عالية ولا محسوبيات، لأن الإعلام وألسنة السوريين ستكون بالمرصاد، وأنصح جميع الوصoliين بالابتعاد، فالحمل ثقيل.. ثقيل جداً ويحتاج للمخلصين والمضحيين.

المصادر: